نعم لإسرائيل الأكبر من الكبرى!

زهير أندراوس*

سنتان مرّتا منذ بدء الحراك الشعبي في سوريا ضد نظام حزب البعث الحاكم. في البداية اعتقدنا أنّ التظاهرات السلمية تهدف بحق وحقيقة إلى إجبار الرئيس بشار الأسد على إجراء الإصلاحات، بما في ذلك مصلحة الشعب السوريّ العظيم. وبما أننّا نؤيد حقوق الشعوب بالحريّة، فقد أعلنا عن مؤازرتنا لحق الشعب العربي السوري الذي قدّم الغالي والنفيس من أجل قضية فلسطين في العيش بكرامة وحرية تامّتين، ولكن مع مرور الوقت بدأت خيوط المؤامرة الكونيّة على معقل العروبة الأخير في الوطن العربيّ تنتشر كالنار في الهشيم. أطراف عديدة وجهات أكثر، إن كانت إقليميّة أو دوليّة، وتحديداً عربية، استغلّت الوضع من أجل تفكيك الدولة السورية التي كانت وما زالت شوكةً عالقةً في حلق الإمبرياليين والصهاينة والمستعربين، الذين لا يألون جهداً في تدمير هذه الدولة لتحقيق مآربهم الخبيثة والمبيّتة ضدّ أمّة الناطقين بالضاد. المعارك في بلاد الشام ما زالت مستمرّة، وما زالت النهاية غير معروفة، هل يُمكن حسم المعركة باللجوء إلى الحلّ الأمني العسكري من قبل الطرفين، أم أنّ هناك إمكانية لرأب الصدع بينهما عن طريق الحوار والمفاوضات. ولكن قبل الولوج في سبر غور هذا السؤال الإشكاليّ، علينا تسجيل العديد من الملاحظات حول الوضع، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدّات الأخيرة على الساحة الداخلية والدولية والإقليمية:

أولاً: من مميّزات «الثورة السورية» أنّها صُودرَتْ من أصحابها الحقيقيين، وحُوِّلَت بسرعة فائقة إلى ثورة تقودها قوى سلفيّة ترغب بإعادة هذا البلد العربيّ، صاحب حضارة الـ8 آلاف سنة، إلى العصور الحجريّة وإقامة دولة الخلافة الإسلاميّة. هذا النمط من الدول الذي أكل الدهر عليه وشرب، لا يُمكن فرضه على أيّ شعب في العالم، لأنّه يتناقض جوهرياً مع توجهات المسلمين العلمانيين ومعتقداتهم، وحتى المتدينين منهم، فضلاً عن أنّه ليس مقبولاً بأيّ حالٍ من الأحوال على كلّ من لا ينتمي إلى الإسلام، وبالتالي فإنّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا السياق: إذا صحّ الزعم والافتراض بأنّ الشعب السوريّ الذي يعيش تحت حكم الرئيس الأسد المستبد والظالم والقامع للحريّات، يُريد الانتقال إلى العيش تحت كنف الدولة الإسلاميّة التي تقودها من تُطلق على نفسها جبهة النصرة، المرتبطة ارتباطاً عضوياً بتنظيم القاعدة الإرهابيّ، أو كما يقول مثلنا العاميّ: «من تحت الدلفة إلى تحت المزراب». فهل هذا الانتقال، في حال خروجه إلى حيّز التنفيذ، ينسحب على مقولة كارل ماركس بأنّ كلّ ثورة تُلغي المجتمع القديم هي ثورة اجتماعيّة؟ لكن، حتى هذه الرواية المتوازنة والمحايدة لا تعطي الحقيقة حقها. فقد اتضح منذ حادثة درعا أنّ المخابرات الأردنيّة وراء الحادثة وأنّ الهدف منها كان استدراج الجيش إلى كمين تم قتل مجموعة منه. ومع ذلك زار الرئيس الأسد درعا وعزل المحافظ وطيّب الخواطر. لكن المسألة لم تقف هناك لأنّ المعارضة المسلحة كانت بالمرصاد، وهذه ليست المعارضة السلميّة التقدميّة التي بدأت في دمشق.

ثانياً: بات واضحاً بل مثبتاً بالصوت والصورة أنّ الـ«ثوار» في سوريا، هم في سوادهم الأعظم ليسوا من الشعب السوريّ، فقد تمّ استجلابهم من دولٍ عربيّة وإسلاميّة للـ«جهاد» ضدّ الـ«طاغية». ولم نسمع في التاريخ القديم أو الحديث عن ثورة بالإنابة، أو عن ثورة تقودها مجموعات من الإرهابيين الذين ينتقلون من دولة عربيّة أو إسلامية إلى أخرى لقلب نظام الحكم. في تونس ثار الشعب على الحاكم زين العابدين بن علي، ولم نسمع عن وصول مجاهدين من هذه الدولة أو تلك. في مصر أيضاً تمكّن الشعب المصري من إطاحة حسني مبارك، دون أنْ تصل جحافل المجاهدين لتقديم العون، وبالتالي: لماذا لم يتمّ مثل هذا الأمر في سوريا؟ بل تكالبت الدول العربية الرجعية، وتحديداً دول الخليج، ضدّ بلاد الشام. وما هو السبب الذي يدفع دويلة أوْ بالأحرى مشيخة مثل قطر لتخصيص

كيف يلتقي المفكر العربي بالمكفر العربي؟ ما هو الذي يجمعهما معاً؟

المليارات من الدولارات لدعم المرتزقة الذين يصلون إلى سوريا للقتال ضد هذه الدولة العربية؟ ما هو السرّ الذي تُخفيه المملكة العربية السعودية عن العالم لتفسير دعمها الكامل لقلب نظام الحكم في سوريا؟ الجواب، باعتقادنا المتواضع، هو أولاً وأخيراً، الحفاظ على أمن دولة الاحتلال التي تحصل على الدعم السياسيّ والاقتصاديّ من الولايات المتحدة الأميركية، والتخلّص من سوريا العروبة التي لم تعترف بالدولة العبرية. يعني فتح الطريق أمام الدول العربية الخجولة، والمتخاذلة والمتواطئة لإبرام معاهدات السلام مع هذا الكيان الاستعماريّ دون الحصول على أيّ مقابل، أي أنّ المعادلة بالنسبة لدول الرجعية العربية الإمعان في التبعيّة لأميركا بغرض حماية العروش المهزوزة والمملكات المأزومة، مقابل تدمير الدولة العربية السورية.

ثالثاً: الأنكى، لا بل الأخطر ممّا ذكرناه، أنّ المجاهدين الجدد، إذا جاز التعبير، استباحوا حرمة الدولة السورية وسيادتها. هذه الدولة التي تعترف بها الأمم المتحدة! هذه المنظمة الأمميّة، عوضاً عن معالجة هذا الملف، باتت تتآمر مع المتآمرين للنيل من سوريا، وأكثر من ذلك، فقد وجدنا أمينها العام، بان كي مون، يقوم بمطالبة النظام السوريّ بالمحافظة على الحريات والمعتقدات على أراضيه. علاوة على ذلك، فإنّ الصلف والوقاحة سجّلا معاً، وكل واحدٍ على حدة، رقماً قياسياً بدعمٍ ومؤازرةٍ من دول تتشدّق بالمحافظة على سيادة الدول واحترام المعاهدات الدوليّة ذات الصلة، فالأخطر أنّ المجاهدين الجدد يُريدون، عن طريق الإرهاب الذي تقشعرُّ له الأبدان، فرض نظام حكم جديد على السوريين، شاء من شاء، وأبى من أبى. والشارع العربيّ يعيش أزمة موت سريريّ على هذا التوجه، ناسياً أوْ متناسياً، أنّ هؤلاء الإرهابيين سيصلون عاجلاً أمْ آجلاً إلى جميع الدول العربيّة تحت مسميّات مختلفة لتفتيت ما تبقى من هذه الدول التي لم ترتق حتى اليوم إلى مستوى الدول الحديثة، بل ما زالت في طور ما قبل الدولة العصريّة، أو بالأكثر تقترب من الحصول على لقب الدولة الفاشلة التي تعتاش على الفتات الاستعماريّ. ومن جهة ثانية، فإنّ سوريا تمثل التوجه القوميّ الذي لا يمكنه التعايش مع الكيانات الإقليميّة التابعة وخاصة الخليجيّة، وعليه

معركة المدن الخمس

سمير الحسن*

في متابعة دقيقة ومتواصلة لتطورات الاحداث السورية، بات من الملموس أنّ المرحلة السابقة انتهت بفشل المعارضة والحلف الغربي. العربي. توقع الحلف سقوط النظام السوري في غضون أسابيع، أو أشهر قليلة على غرار النتائج التي وصلت إليها الأحداث في كل من مصر وتونس وليبيا. اعتقد الحلف أن انطلاق الأحداث من درعا (منذ عامين) سيمتد بسرعة في سوريا، وستكون الجماهير السورية على أهبة الاستعداد للنزول إلى الشارع، والضغط لإسقاط النظام المتمثل في رئاسة بشار الأسد. دعت التظاهرات الأولى إلى رحيل الأسد، ولم يكن بحسبان التحالف المعارض للنظام أن يصمد هذا الأخير، وأن يظل جيشه متماسكاً لفترات طويلة، وافترض أنّ الجيش السوري جيش نظامي لن يستطيع خوض حرب الشوارع، ومواجهة أنواع تقليدية ومستجدة من حروب العصابات. لكن المرحلة الأولى انتهت، ولم يسقط الأسد، ولم يتفكك النظام، لا بل تمكن من توسيع سيطرته، ومنع سقوط أي من المدن الرئيسية، دون إغفال أنه لم يستطع القضاء على الحركة المسلحة المعارضة لنظامه، والمتمثلة في الجيش الحر، وقوى آخرى كجبهة النصرة، والإخوان المسلمين.

هذه المرحلة من درعا، وشهدت ثلاث جولات بدأت بالتظاهرات والاحتجاجات، وترافقت مع ضخ إعلامي مركز اتصف بالكثير من التضخيم والقليل من الحقائق، ولم تلبث أن اندلعت الجولة الثانية من هذه المرحلة. وتمثلت في تحويل المواجهة إلى العمل المسلح الاحترافي، ومحاولات إقامة مناطق عازلة على الحدود المحيطة بسوريا، وما استمر منها بقوة هو المناطق التي دعمتها السلطات التركية، والتي تمثل الجبهة الأصعب. أما الجولة الثالثة، فكانت محاولة تصعيدية كبرى للمعارضة في محاولة منها لاقتحام حلب، والسيطرة عليها، واختراق العاصمة دمشق، لكن المحاولات لم تفلح، إذ لم تستطع المعارضة السيطرة على حلب، واقتصرت على تقاسم السيطرة على عدد من الاحياء الداخلية، بينما فشلت في الاقتراب من دمشق. لم يشعر النظام بضعف كبير يفرض عليه التنازل لحلول طرحت من الخارج، فرفضها، مما جعل الوضع السوري مستعصياً على الحل، ولم تنجح كل محاولات اخضاع النظام، بمساعدة الدعم الشرقي الذي تلقاه سياسياً ودبلوماسياً من قبل دول كبرى كروسيا والصين وإيران، وقوى يحسب لها حساب في ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة كحزب الله. رفض النظام العروض التي طرحت عليه، بداية برحيل الأسد، ثم بمحاورة أطياف المعارضة المختلفة، والبحث في تداول السلطة معها، مما أدخل سوريا في المرحلة الثانية من المواجهة، بعدما صعّد تحالف الدول الغربية. العربية موقفه، وضخ المزيد من المسلحين والمال والسلاح الأكثر تطوراً من السابق، مما جعل المعركة تستعر بوتيرة أعلى وأشد عنفاً.

نقاط على حروف المرحلة السابقة

بموازاة هذه التطورات الميدانية، استمر الحراك السياسي الخارجي والداخلي، وارتفعت أخيراً مؤشرات الحديث عن قرب التسوية في سوريا، لكن وتيرة المعارك ترتفع، ويحاول كل من طرفي المعارضة والنظام تحسين وضعه الميداني. وهذا يطرح تساؤلات عديدة عن قوة كل طرف، ومقدرته على الحسم، أو إمكانية تحصيل مكاسب جديدة، وتغيّر فعلي في الخريطة العسكرية. وتشي الوقائع بشيء من العقم في أداء الطرفين، ويبدو أحياناً أنها تصل إلى حدود العجز، فالمراوحة في الكر والفر ليست تكتيكاً بقدر ما تعني تبريراً لم يعد مقنعاً بعد انقضاء عامين على الأزمة.

المجموعات المسلحة تحاول الاستفادة من

تشتت الجيش عبر استراتيجية الشجرة التي تمد أغصانها لم يكن مجدياً

الانتشار الواسع للجيش لتحقيق مكاسب في مناطق نائية لا تقدم ولا تؤخر بالمعنى الفعلي والحاسم، مع محاولات استعراضية داخل المدن، لكن لبضعة أيام أو ساعات مع تكلفة باهظة جداً. يجري ذلك في ظل الإخفاق في توحيد فصائلها السياسية المعارضة، وتشكيل قيادة مركزية لقيادة المعركة وحسمها، فاستمرار المعارضة كمجموعات متنافرة، مشرذمة تعتمد على المبادرة الفردية، لن يمكنها من انجاز أكثر مما تحقق، بل سيتحول لاحقاً الى عبء ومشكلة. في المقابل لم يتطور أداء الجيش. ولا شك أن القيادة السورية ارتكبت أخطاء جسيمة طيلة العامين المنصرمين مما أطال الأحداث، وأدخل البلد في مزيد من الدمار والقتل والتهجير.

صحيح أن تماسك المؤسسة العسكرية يسجل لها، وهي لجمت اندفاع المسلحين وأنهت الجولة الاولى بصمود كبير للنظام، وهذا جعل الحكم في سوريا يرفض كل محاولات التسوية، بل خرج من المرحلة الأولى منتصراً، لكن هذا لم يعد كافياً، فمعركة دمشق الثالثة تؤكد وجود شوائب وثغر لم يعد ممكناً تبريرها أو حجبها. بالرغم من أن عامل تماسك المؤسسة العسكرية سيعطيها فرصاً أخرى لإحداث تطور نوعي لاستدراك الأخطاء السابقة، وهذا ممكن، فالمقدرة على إعادة هيكلة الجيش في الواقع الميداني، ووفق شروط متغيراته، هو من شروط الجيوش القوية.

لقد بنى ستالين جيشه العظيم إبان الحرب العالمية الثانية، وكذلك الفيتكونغ، ولم يكن جوكوف وهوشي منه معروفين قبل الحرب، بل مغمورين.

إن عدم تقدير الموقف واستثمار المعلومات أوقع قيادة الجيش في سقطات مكلفة. فقد شبهت اندفاعة النظام الأولى باندفاعة الفيل الأعمى، فاجتاح ودمر، لكنه افتقد في المرحلة الأولى الوحدات المحترفة لخوض حروب شوارع، ولم يثبت مواقعه في المناطق الكثيرة التي أعاد السيطرة عليها.

من بداية الأزمة، كانت المعركة مفتوحة على كل الاحتمالات، أو على الأقل مبهمة، وتطورت على نحو دراماتيكي: حدود مشرعة، توافد مسلحين، أموال، سلاح، اعلام مركز، مع مدن ثائرة. حركة دائرية كاملة، يصعب مواجهتها بالطرق المتبعة، وآليات العمل السابقة، هذه المعطيات تفرض عدم التسرع وتشتت الجيش، إنما التريث والمناورة والاكتفاء بالاختبارات النارية لحين إنضاج الصورة ومعرفة قوة الخصم. لقد استعجل النظام الأمر، وحاول اخماد الاحتجاجات في كل المدن ففشل. نعم لقد نجح في لجمها، وعدم السماح بسقوط المدن الرئيسية، وطرد المتحركين إلى الأرياف، لكن بتكلفة باهظة جداً أثرت في أدائه لاستكمال مهمته، مما أتاح للمقاتلين الوصول إلى عقره داره، العاصمة.

هذه الثغر كانت ناتجة عن عوامل عديدة منها: تشابك الأذرع العسكرية، عدم تنسيق الحركة والنار، ضعف الأجهزة الأمنية، أو فرق الاستطلاع، تشتت الجيش. فتشتّت الجيش أوجد ثغراً تحولت إلى مواقع، كبرت كبقع الزيت، فالنجاحات السريعة تترك جيوباً مزعجة، لا بل تكون أحياناً قاتلة (داريا مثلاً)، كان أن الغوطة

الأخبار
تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»
رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2006–2007)
مستشار مجلس التحرير
انسي الحاج
رئيس التحرير ـ المدير المسؤول
إبراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب ■ مديرا التحرير: إيلي شلهوب، وفيق قانصوه ■ إقتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسن عليق ■ مجتمع: مهى زراقط ■ عالم: حسام كنفاني ■ ثقافة وناس: أمل الأندري
■ المدير الفني: إميل منعم
■ رئيس مجلس الادارة ابراهيم الأمين ■ الادارة المالية: فادي خليل
■ الموارد البشرية: ريما اسماعيل
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس ■ تلفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب 113/5963
■ www.al-akhbar.com
■ الاعلانات Tree Ad 01/611115 ـ 03/252224
■ التوزيع شركة الأوائل 15ـ 01/666314 ـ 03/828381